المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme
شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

23/04/2013

خليل بورمطان

الحق في الولوج إلى العلاج والخدمات الصحية بالجهة الشرقية موضوع يوم دراسي بوجدة

احتضنت مدينة وجدة نهاية الأسبوع الماضي، يوما دراسيا نظمته اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بوجدة- فكيك بتعاون مع مؤسسة فريديرش ايبرت حول موضوع «الحق في الولوج إلى العلاج والخدمات الصحية بالجهة الشرقية».

ويندرج تنظيم هذا اليوم الدراسي، حسب بلاغ للجنة، ضمن اختصاصاتها في تفعيل وتنفيذ مشاريع المجلس الوطني لحقوق الإنسان وبرامجه على الصعيد الجهوي، المتعلقة بحماية حقوق الإنسان الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والنهوض بها، ومن ضمنها الحق في الصحة والولوج إلى العلاج والخدمات الصحية. وقد ركزت أشغال هذا اللقاء على محورين أساسيين، يهم الأول تشخيص واقع الخدمات الصحية بالجهة من خلال الوقوف على الخريطة الصحية، والبنيات والمؤسسات الاستشفائية والوسائل المادية والموارد البشرية والإطار القانوني والتنظيمي والإداري، بالإضافة إلى العرض الصحي العمومي والخدمات الطبية والصحية وأنظمة التغطية الصحية والحماية الاجتماعية.

وتضمن المحور الثاني لهذا اليوم الدراسي، الذي شارك فيه فاعلون مؤسساتيون ومنتخبون وجمعيات مدنية ونقابات مهنية في القطاع الصحي على الصعيد الجهوي، مناقشة متطلبات تحسين أداء القطاع الصحي العمومي والخصوصي بالجهة الشرقية، وتعزيز ضمانات الحق في العلاج والولوج إلى الخدمات الصحية.

وحسب المصدر ذاته، فإن المجلس الوطني لحقوق الإنسان سبق أن أنجز سنة 2010 بشراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، دراسة حول «الحق في التنمية بالمغرب بين العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والأهداف الإنمائية للألفية»، والرامية إلى النهوض بإدماج حقوق الإنسان في مسار اتخاذ القرار المتصل بالشأن العام، وبترابط مع ذلك إدماجها في السياسات والبرامج العمومية المتعلقة بالتنمية البشرية. كما توخت هذه الدراسة إطلاق نقاش وطني حول إمكانيات تطوير منهجية وآليات لتتبع مستوى إدماج حقوق الإنسان بالمغرب على غرار المعمول به في مجال التنمية البشرية، وذلك بغية التمكن من قياس أثر السياسات العمومية على التنمية الاجتماعية، ليس فقط عبر مؤشرات التنمية ولكن أيضا بالنظر لمرجعية حقوق الإنسان.

الاتحاد الاشتراكي
جريدة يومية
www.alittihad.press.ma

مناقشة مذكرتين للمجلس الوطني لحقوق الإنسان

تنظم اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بجهة الرباط. القنيطرة، بتعاون مع ماستر حقوق الإنسان بكلية الحقوق أكدال بالرباط، لقاء علمياً لمناقشة مذكرتي المجلس الوطني لحقوق الإنسان المتعلقتين بـ:

. القانون التنظيمي للمحكمة الدستورية.

. القانون التنظيمي للدفع بعدم الدستورية، وذلك بعد زوال يوم الأربعاء 24 أبريل 2013، ابتداء من الساعة 15h30، بقاعة المناقشات بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية . أكدال.

النهار المغربية
Annahar Al Maghribia
يومية مستقلة

27 42/6

وجدة

المطالبة بالحق في الولوج إلى العلاج والخدمات الصحية

احتضنت مدينة وجدة نهاية الأسبوع الماضي يوما دراسيا نظمته اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بوجدة- فكيك بتعاون مع مؤسسة فريديرش ايبرت حول موضوع "الحق في الولوج إلى العلاج والخدمات الصحية بالجهة الشرقية".

ويندرج تنظيم هذا الدراسي، حسب بلاغ للجنة، ضمن اختصاصاتها في تفعيل وتنفيذ مشاريع المجلس الوطني لحقوق الإنسان وبرامجه على الصعيد الجهوي المتعلقة بحماية حقوق الإنسان الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والنهوض بها ومن ضمنها الحق في الصحة والولوج إلى العلاج والخدمات الصحية.

وقد ركزت أشغال هذا اللقاء على محورين أساسيين يهم الأول تشخيص واقع الخدمات الصحية بالجهة من خلال الوقوف على الخريطة الصحية والبنيات والمؤسسات الاستشفائية والوسائل المادية والموارد البشرية والإطار القانوني والتنظيمي والإداري بالإضافة إلى العرض الصحي العمومي والخدمات الطبية والصحية وأنظمة التغطية الصحية والحماية الاجتماعية.

وتضمن المحور الثاني لهذا الدراسي الذي شارك فيه فاعلون مؤسساتيون ومنتخبون وجمعيات مدنية ونقابات مهنية في القطاع الصحي على الصعيد الجهوي، مناقشة متطلبات تحسين أداء القطاع الصحي العمومي والخصوصي بالجهة الشرقية وتعزيز ضمانات الحق في العلاج والولوج إلى الخدمات الصحية.

المغربية الصحراء

فعاليات محلية بإقليم السمارة تعبر عن رفضها المطلق لتغيير طبيعة مهمة بعثة «المينورسو»

8459/12

السمارة (و م ع) – عبر شيوخ القبائل الصحراوية والمنتخبون وأعضاء المجلس الملكي للشؤون الصحراوية والأعيان وفعاليات المجتمع المدني بإقليم السمارة، عن رفضهم المطلق لتغيير طبيعة مهمة بعثة "المينورسو". واعتبروا في رسالة وجهوها، الجمعة الماضي، إلى الأمين العام للأمم المتحدة، بان كي مون، تمت تلاوتها خلال اجتماعهم بمنزل أحد أعيان الإقليم، "أن توسيع صلاحيات "المينورسو"، يشكل مساسا بسيادة بلادنا على كافة التراب الوطني، ومسا بالأمن والاستقرار والسلم الاجتماعي بهذه المنطقة". وتهديدا لمسار تسوية النزاع المفتعل حول الصحراء المغربية، الذي يتوقف نجاحه على اعتماد روح التوافق وليس على اللجوء إلى منطق الإملاءات والمبادرات الأحادية". معبرين عن إدانتهم لمثل هذه المبادرات الأحادية المتخذة دون تشاور مسبق، سواء في ما يخص المضمون أو السياق. وعبروا عن استغرابهم لهذه المبادرة، خاصة أن المملكة المغربية تحظى بتأييد وإشادة متكررة من لدن المجتمع الدولي، والعديد من الشركاء الدوليين، في المجال الديمقراطي، والمجهودات المبذولة الرامية إلى تعزيز استقلالية الآليات الوطنية للنهوض بحقوق الإنسان. وبعد أن أكدوا أن المغرب انخرط بحسن نية وإرادة صادقة لإنهاء وتسوية هذا المشكل المفتعل تحت إشراف هيئة الأمم المتحدة، رغم أن المملكة المغربية استرجعت أقاليمها الجنوبية وفق مسلسل مطابق للشرعية الدولية، حرصا منها على اعتماد نهج الحوار والتفاوض والانفتاح لوضع حد للتوترات مع الجيران، عبروا عن رفضهم كممثلين لسكان الأقاليم الصحراوية لفرض إجراءات أحادية تمس بسيادة الوطن، خصوصا أن الأرضية المتفق عليها منذ بداية مسلسل التسوية الأممي ارتكزت بالأساس على مقاربة توافقية متفاوض بشأنها من أجل التوصل لحل يرضي جميع الأطراف. ودعوا المجتمع الدولي إلى تحمل مسؤولياته في ما يخص مناورات خصوم وحدة المغرب الترابية، الذين يتقنون الكذب والتحايل للتستر على ملفهم الأسود المتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان منذ أزيد من ثلاثة عقود. مبرزين أنه إذا كانت هناك حاجة أو آليات لحماية حقوق الإنسان، فإنها يجب أن تهم وبشكل مستعجل مخيمات تندوف التي يعيش فيها المحتجزون ظروفا مأساوية، مجردين من أبسط الحقوق في ظل امتناع "البوليساريو" عن مساعدات المنظمات الإنسانية المختصة من مباشرة عملية إحصائهم وتمكينهم من اختيار موطن إقامتهم بكل حرية.

وأكدوا أن المملكة المغربية التي نجحت في أن تكون نموذجا للاستقرار والأمن والتعايش، بفضل الاختيارات الوجيهة، التي تعززت بتوجيهات جلالة الملك محمد السادس، قادرة بفضل التحام وإجماع كل قواها الحية على الدفاع عن حقوقها المشروعة وإفشال المناورات الرامية إلى المس بسيادتها وأمنها. مبرزين أن المغرب، الذي ما فتئ يبذل مجهودات كبيرة بحكمة وتبصر قدم منذ سنة 2007، مقترح الحكم الذاتي لتخويل أبناء الصحراء تسيير أمورهم بأنفسهم تحت السيادة المغربية، كحل جدي وذي مصداقية لهذا المشكل المفتعل. وشددوا على أن مثل هذه الخطوات أحادية الجانب الرامية إلى التشويش على مقترح الحكم الذاتي، الذي لاقى ترحيبا دوليا واسعا، وعلى التقدم الحاصل في مجال حقوق الإنسان، خصوصا بالأقاليم الجنوبية، بعد بسترة المجلس الوطني لحقوق الإنسان، وإحداث لجان جهوية تشتغل بكل مصداقية واحترافية، تعد إخلالا بجهود المملكة المتفق عليها دوليا، بخصوص انخراطها في إيجاد حل لهذا المشكل، عبر احترامها للمواثيق والمعاهدات الدولية، وتأييد المنتظم الدولي لمقترح الحكم الذاتي للأقاليم الجنوبية. وأعربوا عن أملهم في ألا تجد مبادرة توسيع صلاحيات "المينورسو" صدى لدى دوائر القرار على مستوى الأمم المتحدة، مؤكدين على ثقتهم في حكمة وتبصر أعضاء مجلس الأمن، الذين يعون جيدا أن قضية الصحراء المغربية تعد مصيرية بالنسبة لجميع أفراد الشعب المغربي. وأكدوا ضرورة مواصلة مجلس الأمن العمل من أجل استمرار النقاش حول المقترح المغربي القاضي بتخويل الأقاليم الجنوبية حكما ذاتيا موسعا، يمكن الصحراويين بمخيمات تندوف من العودة إلى وطنهم، والمساهمة في الدينامية التنموية التي تعيشها هذه الأقاليم، والاستفادة من مناخ السلم والاستقرار، الذي تنعم به هذه الربوع من المملكة المغربية. وجددوا تمسكهم المتين بالمكتسبات التي حققها المغرب في كافة المجالات، مؤكدين أن مناورات خصوم وحدة المغرب الترابية لن تنال من عزمهم المضي قدما وراء جلالة الملك محمد السادس لبناء صرح الديمقراطية وتكريس حماية الحقوق والحريات. وأكدوا تشبثهم الراسخ بأهداب العرش العلوي المجيد، وتجندهم الدائم للدفاع عن المقدسات الوطنية والوحدة الترابية للمملكة الشريفة، تحت القيادة الحكيمة لجلالة الملك محمد السادس. معبرين عن استعدادهم المتواصل للانخراط في أوراش التنمية الاقتصادية والاجتماعية بهذه الربوع العزيزة من وطننا.

الصباح
يومية مغربية شاملة

حقوقيون يرفضون إسناد آلية مناهضة التعذيب لمجلس الصبار

تمسكت "المجموعة الوطنية للترافع من أجل تصديق المغرب على البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية مناهضة التعذيب" و"اللجنة المغربية ضد التعذيب"، بالتعجيل بإحداث الآلية الوطنية للوقاية من التعذيب، وإسناد مهمتها إلى جهة مستقلة خاصة أنه سيعهد إليها زيارة ومراقبة أماكن الاحتجاز من مراكز شرطة وسجون ومراكز احتجاز الأحداث وشرطة الحدود ومناطق العبور في المطارات والموانئ ومراكز احتجاز المهاجرين وطالبي اللجوء، ومؤسسات العلاج النفسي، ومقرات الخدمات الأمنية والاستخباراتية، ومقرات الاحتجاز في ظل الاختصاص القضائي العسكري، ووسائل النقل الخاصة بالسجناء والمحتجزين أو أي مكان عام أو خاص للاحتجاز لا يسمح فيه للشخص المحتجز بمغادرته كما شاء، بأمر من أي سلطة قضائية أو إدارية أو غيرها من السلطات الأخرى.

وقال عبد الإله بنعبد السلام، فاعل حقوقي وأحد أعضاء المجموعة، في اتصال هاتفي أجرته معه "الصباح"، إن لقاء جمع مكونات المجموعة واللجنة، ألح على ضرورة التعجيل بإحداث هذه الآلية، خاصة بعد إعلان المغرب عن مصادقته على اتفاقية مناهضة التعذيب، مضيفا أن الجمعيات الحقوقية المكونة للمجموعة تشبثت بمطلب إسناد الآلية إلى جهة مستقلة، بعدما تبين لها أن الدولة تدفع في اتجاه إسناد هذه المهمة إلى المجلس الوطني لحقوق الإنسان.

وأوضح بنعبد السلام، أن اللقاءات التي عقدتها المجموعة واللجنة أفضت إلى عدة مقترحات بشأن تركيبة الهيأة، ومهامها، مضيفا أن إعلان المغرب مصادقته على البروتوكول تجاوز مرحلته الأولى، و"بقي الآن أن تمر المصادقة عبر البرلمان، قبل وضع وثائق التصديق لدى الأمم المتحدة، لكن هذا الإجراء يجب أن يصاحبه إحداث الآلية الوطنية للوقاية من التعذيب، المنصوص عليها ضمن مواد الجزء الرابع من البرتوكول نفسه والحرص على أن تمنح كل الاختصاصات المنصوص عليها في البرتوكول الاختياري".

ودعت الجمعيات نفسها السلطات الحكومية بالتسريع باستيفاء المسطرة الدستورية للمصادقة على مشروع القانون رقم 124-12 القاضي بموافقة المغرب على البرتوكول الاختياري الملحق باتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو المهينة أو اللاإنسانية، وإطلاق مشاورات مفتوحة مع مختلف الأطراف المعنية، وفي مقدمتها الحركة الحقوقية بخصوص إنشاء هذه الآلية المنصوص عليها في الفصول من17 إلى 24 من البرتوكول، وذلك بمجرد استكمال مسطرة التصديق.

وتستعد الجمعيات نفسها لعقد يوم دراسي في الأيام القليلة المقبلة، حسب ما أكده بنعبد السلام، مضيفا أن هذه المناسبة ستكون فرصة لمحاولة إيجاد تصور مشترك للآلية نفسها، وتحديد برنامج الترافع خلال المرحلة المقبلة.

ضحى زين الدين

الأطر العليا المعطلة ترفض السياسة المزدوجة لحكومة ابن كيران في تعاطيها مع ملفهم

أش بريس/ زينب أبو عبد الله

استنكرت مجموعة البديل و الإستمرارية للأطر العليا المعطلة 2011، السياسة المزدوجة و الإنتقائية لكل من الحكومة و المجلس الوطني لحقوق الانسان، في تعاطيها لملف الأطر العليا المعطلة .

وقالت المجموعة في بيان توصلت" أش بريس"بنسخة منه " إننا في حقيقة الأمرلا نشجب إدماج أي مواطن سواء أكان من حاملي الشواهد أو من غيرها في النسيج الإقتصادي و الإجتماعي و بخاصة في أسلاك الوظيفة العمومية، و إنما نندد بسياسة الحكومة و مؤسساتها إتجاه ملف الأطر العليا المعطلة الذي يتسم بالإنتقائية والإزدواجية و هو ماسجلناه في الشهور القليلة الماضية بعد توظيف 67 إطار من الأقاليم الجنوبية توظيفا مباشرا من طرف عبدالإله ابن كيران رئيس الحكومة، **تحت تبرير أن هؤلاء الأشخاص يدخلون ضمن إطار توصيات هيئة الإنصاف و المصالحة بإعتبارهم تعرضوا لإنتهاكات جسيمة في مجال حقوق الإنسان".**

وحذر المحتجون الحكومة و مؤسساتها في تعاطيها مع ملف الأطر العليا المعطلة بالإزدواجية ،سيما وأنه في هذه الأيام يقوم المجلس الوطني لحقوق الإنسان بعدة ضغوطات على الحكومة من أجل إدماج و توظيف مجموعة من الأشخاص المنحدرين من الأقاليم الجنوبية، حسب ما تأكد لهم من مصادر مقربة، مستدلين بما لوحظ من تلقي عدة عمالات و أقاليم لمجموعة من السير الذاتية لهؤلاء الأشخاص.

وأعرب المتضررون عن احترامهم للدولة و توصياتها لكن على أساس أن تشمل جميع الفئات المعطلة و خاصة المرابطة بشوارع الرباط وذلك من خلال تفعيل توصيات المرسوم الوزاري 02.11.100 القاضي بالإدماج المباشر في أسلاك الوظيفة العمومية لحاملي الشواهد العليا، على إعتبار أن هذا المرسوم و الذي يحمل توقيعات مجموعة من الوزراء يمثلون مؤسسات حكومية و بالتالي فهو يعتبر توصية من توصيات مؤسسات الدولة و أن قرار عدم تفعيله يعتبر قرارا مزاجيا من لرئيس الحكومة وجدد أطر مجموعة البديل و اللإستمرارية رفضهم لأي تأويلات قانونية و دستورية، مبرزين أن المرسوم 02.11.100 قانوني و قرار سياسي إجتماعي محض ليس في إطار إستمرار المرفق العام فحسب و إنما في إطار إستمرار الدولة بمؤسساتها ، مجددين أيضا رفضهم لأي حلول ترقيعية لتسوية ملف الأطر العليا المعطلة أو أي تعويض هزيل عن البطالة الذي تفترضه الحكومة الآن، و إن إحتدت بالتجربة الجزائرية التي قضت بالتعويض عن البطالة بقدر محترم في أفق الإدماج المباشر، مؤكدين تشبثهم بمطالبهم التي يعتبرونها عادلة و مشروعة وفق القوانين و المواثيق الدولية فضلا عن إدانتهم للقمع الشرس الذي يتعرضون له جميع المكونات النضالية بشوارع الرباط، داعين الهيئات السياسية و النقابية و الحقوقية إلى دعم ملفهم الطلبي .

انطلوجيا الموسيقى الحسانية بمركز الدراسات الصحراوية بالرباط

584/22

تم يوم الخميس الماضي، بمركز الدراسات الصحراوية بالرباط، تقديم أنطولوجيا الموسيقى الحسانية، التي تعد مشروعا فنيا هاما يوثق ذاكرة الإبداع الحساني بوصفه رافدا للثقافة المغربية.

ويقترح الإصدار، الذي يأتي في مجموعة من خمسة أقراص، شذرات من الأغاني القديمة والحديثة تمثل لوحة لمقامات وإيقاعات وموضوعات الغناء الحساني.

ويحتفي هذا المشروع الموسيقي التراثي بمعزوفات وقطع خمس فرق موسيقية حسانية تتغنى بالأشواز والأمداح، حاملة لهذا التقليد الموسيقي العريق: فرقة زغلينا وفرقة سويلم (الداخلة) وفرقة خوسيفا وفرقة بعبا (العيون) وفرقة امنات عيشاتة - سلام يمدح (كلميم).

وتخلد هذه الأنطولوجيا، التي أعدها مركز الدراسات الصحراوية بشراكة مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان ووكالة الإنعاش والتنمية الاقتصادية والاجتماعية للأقاليم الجنوبية للمملكة ومجموعة المكتب الشريف للفوسفاط وكلية الآداب والعلوم الإنسانية - جامعة محمد لخامس-أكدال، الرباط، هذا الموروث الثقافي غير المادي الذي يعد ثمرة مزيج ثقافي عتيق وعنصرا أساسيا للتراث الشفوي وذاكرة المجتمع البدوي ووسيلة خلاقة ومبدعة للتعبير يجب المحافظة عليه ونشره ونقله.

ويتعلق الأمر بأول أنطولوجيا من هذا الحجم تقدم جوهر التقليد الموسيقي للمغرب الصحراوي. أنطولوجيا تحتفي بالشعر والمقام الحساني والعزف على

التبدنيت وأردين والنيفارة والزوزاية والطبل والدرة وإبداعات من تراث بيظاني غني نقلته وأغنته أجيال متتالية من الموسيقيين.

وصرح مدير المركز، الباحث رحال بوبريك بأن الأنطولوجيا مشروع يحتفي بالموسيقى الحسانية من خلال عطاءات فرق رائدة في هذا المجال، وذلك بهدف توثيق وصيانة هذا الموروث اللامادي الشفوي الذي يواجه خطر الاندثار، فضلا عن تمكين الفرق الممارسة من تسجيل أغاني تقليدية ونشرها على المستوى الوطني والدولي.

وأوضح بوبريك أن المشروع يحتفي بالقيمة الغنائية والجمالية لهذا الفن التقليدي، وفي نفس الوقت يوثق ويحفظ ذاكرة شفوية غنية تجسد ثقافة البادية الصحراوية.

ومن جهته، قال الباحث الموسيقي أحمد عيدون إن أنطولوجيا الموسيقى الحسانية تستجيب لمطلب توثيق هذا التراث بوصفه رافدا مهما للثقافة المغربية.

وأضاف عيدون، أحد المساهمين في إنجاز الأنطولوجيا: «لقد ارتأينا تجميع هذا التراث في خمس أسطوانات بعد مرحلة استقصائية في مختلف المراكز المعروفة بإنتاج وترويج هذا الفن». الأمر الذي تطلب تضافر جهود عدة كفاءات ومواكبة مالية هامة وخبرات تقنية.

يذكر أن مركز الدراسات الصحراوية، الذي تم افتتاحه في 7 فبراير 2013، يهتم بالبحث والنشر في مجالات المعرفة التاريخية والاجتماعية والانثربولوجية والثقافية بمفهومها الواسع المقترنة بالصحراء، وتشجيع البحث ليكون في خدمة التنمية.

كما يرمي إلى إحداث قطب للامتياز يتعلق بالدراسات الصحراوية وإنجاز الخبرات والأبحاث ووضع قاعدة معلومات وإحداث مركز توثيقي وسمعي بصري حول الأقاليم الصحراوية. بالإضافة إلى نشر كتب حول الثقافة الحسانية، منطقة الصحراء الكبرى، والتي تشمل الأقاليم الصحراوية وموريتانيا وشمال مالي وجنوب الجزائر وجزء من النيجر والتشاد.

ندوة حول الصحة العقلية بقاعة بلدية الحسيمة

لاول مرة منذ صدورتقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان وفي سابقة هي الأولى من نوعها على الصعيد الوطني، كان المجلس الجهوي لحقوق الإنسان الحسيمة الناظور السباق في طرح قضايا الصحة العقلية للنقاش، فقد احتضنت قاعة الاجتماعات التابعة لبلدية الحسيمة صباح اليوم السبت 20 أبريل الجاري مائدة لطرح واقع الصحة العقلية للنقاش على ضوء تقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان،حضرالمائدة بالإضافة لرئيسة اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان سعاد الإدريسي،كل من الدكتور البطاس عضو المجلس الوطني والأستاذ مصطفى الناوي محامي بهيئة البيضاء إضافة إلى ثلة من ممثلي القطاعات المعنية بالصحة العقلية مثل الصحة، القضاء، هيئة المحامين، السلطات المحلية، إدارة السجون وبعض الهيئات المدنية، بالإضافة إلى جمعيات المجتمع المدني. فعقب المبادرة التي تبناها المجلس الوطني لحقوق الإنسان على ضوء الظهير الشريف رقم 19_11_1 الصادر في فاتح مارس من سنة 2011 ، حيث وقفت اللجان مجموعة من اللجان من خلال الزيارات الميدانية للمؤسسات الإستشفائية المهتمة بالصحة العقلية والنفسية عبر ربوع الوطن لرصد مكامن الضعف والقوة ومدى ملاءمة معايير التسيير مع أهداف ومرامي المجلس الوطني المتعلقة بالصحة العقلية، وكان التقرير قد أعطى نظرة سوداويا لوضعية الصحية العقلية والنفسية نظرا لعدد لا يحصى من المشاكل التي يتبط في القطاع الصحي بمختلف مكوناته، من لال النقص المهول في الأطر الطبية المتصصة وكذا لهشاشة البنيات التحتية التي لا ترق إلى مستوى تطلعات المرضى العقليين وعائلاتهم، كما ان توزيع المؤسسات الصحية التي تهني بهذه الشريحة تعرف عدم التكافؤ بالنظر إلى الأعداد المتزايدة من المرضى العقليين، كما ان تقرير المجلس الوطني وضع يده على مكامن الخلل التي تزيد من استفحال الظاهرة وعدم ملامسة الداء من طرف العديد من الجهات المهتمة بهذه الشريحة من المواطنين التي تعتبر عالة على عائلتها ةعلى نفسها.

وقد عرفت المائدة المستديرة التي عقدت اليوم نقاشا هاما وصريحا هم مختلف القضايا التي تحول دون العناية بشريحة المرضى العقليين والنفسسين ومنها على الخصوص عدم ملاءمة النصوص التي جاء بها قانون 1959الذي يعتبر في الحقيقة قفزة نوعية للمغرب في الإعتراف بالحقوق الكاملة للمرضى العقليين لكن هذا القانون بقي حبيس الرفوف ولم يحين إلى يومنا هذا،وبالتالي اصبح متجاوزا، كما تناول السادة القضاة بالدرس والتحليل نصوص قانون 1974 ومدى ملاءمتها من اجل العناية بالمرضى العقليين بالإضافة إلى القانون المتعلق بزجر الإدمان على المخدرات، وقانون السجون وبعض التشريعات المتعلقة بتنظيم المستشفيات، هذا وقد أجمع المشاركون في هذه المائدة ان المشاكل جد معقدة وتزداد مع مرور الوقت إذا لم تتحرك جميع الجهات باعتبار ان المستهدف هم ابناءنا، الذين يعانون في صمت رهيب، أملا في الحياة كما جاءت في محكم القرآن الكريم والسنة النبوية اللذان يعترفان بحق الإنسان في الحياة، لذا لابد من سن نصوص القوانين وتحيينها من اجل حماية الإنسان من جميع ما يحد من حقه في الحياة، وبالتالي الحد من ظاهرة انتشار المخدرات بين الشباب على الخصوص مما يجعلهم عرضة للعديد من الأمراض العقلية. هذا وقد رفعت العديد من التصويات في ختام هذه المائدة المستديرة التي ركزت في مجملها على زيادة الإعتمادات المخصصة للصحة العقلية وضرورة توفير أطباء متخصصين في الصحة العقلية مع التركيز على ضرورة تعزيز المنظومة الصحية بوسائل لوجيستيكية وموارد بشرية في مستوى طموحات هذه الشريحة، وضرورة التكوين المستمر للعاملين بالقطاع الصحي.

جريدة الريف : طارق بنعلي

بيان عاجل، الى كل المعنيين بحقوق الانسان والرأي العام

قبل خروجي من السجن المحلي بأيت ملول بأسبوع، بدأت أشعر بألم خفيف في صدري كثيرا ما يتسبب لي بصداع في الرأس، وكنت أظنه نتيجة طبيعية لتناول أغذية السجن التي غالبا ما تكون غير متوفرة على أبسط الشروط الضرورية للتغذية، بالإضافة الى ظروف السجن المختلفة التي تشبه الى حد كبير مطرح القمامة في أحد الأحياءالفقيرة، وأنه مع مرور الوقت سيزول. لكن الغريب في الأمر هو أن الألم لم يختف رغم مرور أسبوعين على مغادرتي السجن حتى الآن، وبدلا من ذلك صرت أشعر به يتصاعد أسبوعا بعد آخر، مما يدل على أن الأم يحمل خطورة كبيرة وأن وراءه نية مبيتة وهذا هو الأخطر، وهو أحد الأهداف التي من أجلها تم اعتقالي وإدخالي للسجن؟!. وكثيرا ما فكرت في إجراء فحص طبي، ولكن لقناعتي الراسخة بأنه لا يوجد في المغرب طبيب يستطيع أن يقول الحقيقة في ملف له علاقة بأبسط موظف في الدولة وبالأحرى بالمؤسسة الملكية — والواقع المعاش خير دليل عدلت عن الفكرة. إن الأهداف التي من أجلها أعطت المؤسسة الملكية الضوء الأخضر لمخابراتها لاعتقالي والزج بي في السجن ستة أشهر ظلما وعدوانا بواسطة قرار من المحكمة وفي غياب تام للدفاع، هي كالتالي:

أولا، فرض الحصار الحقوقي والإعلامي على القضية بطريقة غير مباشرة، فبعد الحملة الاعلامية التي قمت بها عبر الإنترنيت ومختلف وسائل الاعلام العربية والدولية وما نتج عنها من مواقف لصالح القضية، من أطراف عديدة دولية ووطنية وبعد التحركات داخل المغرب كان أخيرها تسليمي الملف الى اللجنة الأممية الخاصة بالتعذيب أثناء زيارتها لمدينة العيون بالصحراء منتصف غشت 2012، ومنها كنت متوجها الى الرباط لتسليم نسخة منه كذلك لوفد منظمة العفو الدولية الزائر، وذلك بتاريخ 2/10/2012 ، كل ذلك ساهم في جعل المؤسسة الملكية في دائرة الأضواء الكاشفة ليل نهار، فكانت النتيجة الحتمية الرمي بي الى السجن.

ثانيا، الحصول على الفرصة المناسبة لتدميري صحيا عبر مواد كيميائية خطيرة، تصنع خصيصا لعمليات الإنتقام الأسود ويتم دسها في الموادالغذائية التي أتناولها داخل السجن،ومن طبيعتها أنها تقضي على بعض أعضاء الجسم الأكثر أهمية مثل الكليتين أو الكبد... فتجعل المريض بها يعيش ما تبقى من عمره بين الموت والحياة؟. لكن تلك المواد لا تقوم بالتدميرالفوري لتلك الأجهزة، وإنما بتدميرها تدريجيا وبعد شهور عديدة قد تتجاوز سنة كاملة، مما يفتح باب البراءة أمام الجناة ويشجعهم على المزيد.

ثالثا، التعتيم على قضيتنا كأبناء لاجئ سياسي محتجزين كرهائن ونتعرض للاغتيال والتعذيب الممنهجين، وذلك من خلال تصوير القضية للرأي العام على أنها مجرد مطالب حقوقية واجتماعية نطالب بها كما يطالب بها باقي ساكنة سيدي إفني وليست قضية محتجزين كرهائن، والنتيجة الطبيعية لهذا التعتيم هي الاحتفاظ بنا كرهائن لمزيد من الوقت وممارسة المزيد من الاغتيالات والتعذيب مع كامل الأسف الشديد!!.

وهناك هدف رابع سنتحدث عنه لاحقا.إن السبب الذي من أجله تحتجزنا المؤسسة الملكية كرهائن ليس هو كوننا أبناء لاجئ سياسي وحسب، بل بسبب النقد الذي كتبه والدنا بعنوان "هذه حقوق الانسان بالمملكة المغربية" وانتقد من خلاله الدور الخطير للمؤسسة الملكية في الموضوع — ولاحقا جاء ظهور المقابر الجماعية السرية ومعسكرات التعذيب السرية وما لاحصر له من المختطفين ومجهولي المصير لينصفه التاريخ فيما كتب؟ — داعيا في نفس الوقت الى إقامة نظام جمهوري كحل بديل ووحيد، ولم تحتجزنا لسبب آخر غيره. كما أنه نفس السبب الذي من أجله تعرض والدنا لمحاولة الاختطاف مرتين سنة 2002 ثم سنة 2007، وحتى بعد ما سحب جنسيته المغربية ولم تعد تربطه أي علاقة بالمغرب كمواطن، تعرض كذلك لمحاولة الاغتيال بواسطة طبيب ببروكسيل بتاريخ 22/4/2008 .**إن احتجازنا كرهائن منذ مارس2007 قد أزاح آخر جزء تبقى من القناع عن الوجه الحقيقي لمسرحيات القصر التي يسميها (هيئة الانصاف والمصالحة) و (المجتمع المدني) و (ديوان المظالم) و(المجلس الوطني لحقوق الانسان) و (الدستور الجديد للتاسع من مارس 2011) التي من المؤكد أنها لن تكون** آخر مسرحية من مسرحيات المسلسل ما دام الجمهور المتلقي فاقدا لحاسة النقد.لكل الأسباب الآنفة الذكر فإننا: نشجب وندين ونستنكر بأشد العبارات وأقواها، هذه الجريمة السياسية النكراء المتمثلة في

اغتيال شقيقتنا بأقراص طبية واحتجازنا كرهائن منذ مارس2007 وممارسة التعذيب الممنهج علينا من طرف عناصر المخابرات والشرطة والبلطجيين, وأخيرا الزج بي في السجن ستة أشهر ظلما وعدوانا، ونحمل المؤسسة الملكية كامل المسئولية عن كل ذلك وعن المواد الكيميائية الخطيرة التي مزجتها المخابرات بما تناولته من غذاء في السجن. كما نناشد كافة

الضمائر الحية التدخل العاجل لدى المحافل والمنظمات الدولية وحثهم على تحقيق المطالب التالية:

1 وقف برنامج الاغتيالات والتعذيب وإطلاق سراحنا عاجلا وإلحاقنا بوالدنا ببلجيكا طبقا للمعاهدات والقوانين الدولية الجاري بها العمل.

2 إخراج جثمان الشهيدة حليمة حمودا شقيقتنا من القبر عاجلا للتشريح، في إطار تحقيق شفاف ونزيه وتحت إشراف المجلس الأممي لحقوق الانسا، يكشف عن السبب الحقيقي للوفاة وعن منفذي جريمة الاغتيال ومنهم طبعاالدكتورة ربيعة الصيفي الطبيبة بعنوان عمارة بنزيان الطابق الأول رقم 13 شارع الحسن الثاني أكادير وعن مصدر القرار بالتنفيذ وتقديمهم للعدالة الدولية أيا كانت مناصبهم مع التعويض عن كافة الأضرار المادية والمعنوية.

3 فتح تحقيق حول برنامج التعذيب الذي تنفذه علينا عناصر من المخابرات والشرطة منهم الشرطي المسمى محمد تيمستيت والبلطجي حسين قجي وعن مصدر القرار بالتنفيذ وتقديمهم للعدالة الدولية أيا كانت مناصبهم.

4 فتح تحقيق حول مؤامرة الاختطاف التي كان القصر يهد لتنفيذها في حق والدنا كما يشهد بذلك البيان الذي كتبه القصر بقلم المحامي محمود الزهيري بتاريخ 30/9/2010 وتقديم كل من يثبت تورطه الى العدالة الدولية أيا كان منصبه وإلزام المحامي بأن يعيد لنا مبلغ 1000 أورو, ومنعه من مهنة المحاماة نهائيا طبقا للقانون.

وما ضاع حق وراءه طالب.

التوقيع: محمد حمودا.

المرفقات نسخ من الوثائق التالية:

1 شهادة الإعتراف بأبينا كلاجئ سياسي معترف به رسميا بتاريخ 1/9/1993 تحت رقم 12044

2 وصفة الدواء القاتل الذي نفذت به الدكتورة ربيعة الصيفي جريمة الإغتيال.

3 تقرير الرابطة المغربية للمواطنة وحقوق الإنسان الى وزير الداخلية لإخراج جثمان المرحومة من القبر للتشريح وإطلاق سراح الأبناء ليلتحقوا بوالدهم ببلجيكا

الرابطة المغربية للمواطنة وحقوق الإنسان
جمعية وطنية مستقلة تعنى بحقوق الإنسان والمواطنة
عضو جمعيات وشبكات دولية لحقوق الإنسان

الرباط في :31 اكتوبر 2011

إلى السيد المحترم الطيب الشرقاوي
وزير الداخلية المغربي

الموضوع:طلب فتح تحقيق

تلقى المكتب التنفيذي للرابطة المغربية للمواطنة تقريرا من عائلة اللاجئ السياسي الأمين حمودا حول مقتل ابنته حليمة حمودا يوم 25 شتنبر حيث تدهورت صحتها نتيجة تناولها لدواء كانت تتناوله لمدة تزيد عن شهرين بكميات كبيرة وصفته لها طبيبة مختصة بمدينة اكادير. وبعد نقلها إلى المستشفى الإقليمي بمدينة كلميم من مدينة سيدي ايفني حيث تقطن المتوفاة وفي ظروف غامضة وبعد دخول الطبيب المناوب والممرض لوحدهما إلى غرفة حليمة حمودا أعلن الطبيب وفاتها.

وحيث إن أسرة المتوفاة قد طالبت بإجراء خبرة شرعية عليها قبل دفنها حيث مورست على الأسرة ضغوطات من اجل التوقيع على طلب الإسراع بالدفن(الطلب موقع من طرف الأخت الصغرى بالعائلة) وقد عبرت الأسرة مرار وتكرار أنها مستهدفة في سلامتها البدنية والجسمية من طرف عناصر من السلطة والأمن بسيدي ايفني فالرابطة المغربية للمواطنة وحقوق الإنسان:

- تطالب بفتح تحقيق عاجل في الموضوع مع الأمر بإجراء خبرة طبية على جثة المتوفاة.
- حماية أسرة اللاجئ السياسي الأمين حمودا من أي تضييق وضمان حقهم في الأمن والسلامة البدنية مع السماح لهم بالتنقل وطنيا ودوليا لان الحق في التنقل بمفهومه الواسع، حق من الحقوق الأساسية المنصوص عليها في الدستور، وتحميه مجموعة من التشريعات الداخلية والدولية، كالاعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهد الدولي الأول الخاص بالحقوق المدنية و السياسية الذي صادق عليه المغرب، ونشر بالجريدة الرسمية، وأن المس بالحق في التنقل يعتبر إجراء خطيرا، لا يمكن اللجوء إليه إلا بناء على القانون.

عن المكتب التنفيذي:
الرئيس السدراوي ادريس

السدراوي ادريس
رئيس الرابطة المغربية
للمواطنة وحقوق الإنسان
الهاتف : 06 63 24 16 93

LMCDH

للاتصال والتواصل 0663241693 عنوان المراسلة:صندوق البريد:3507 الرباط الرئيسية
البريد الالكتروني:adhmaroc@yahoo.fr

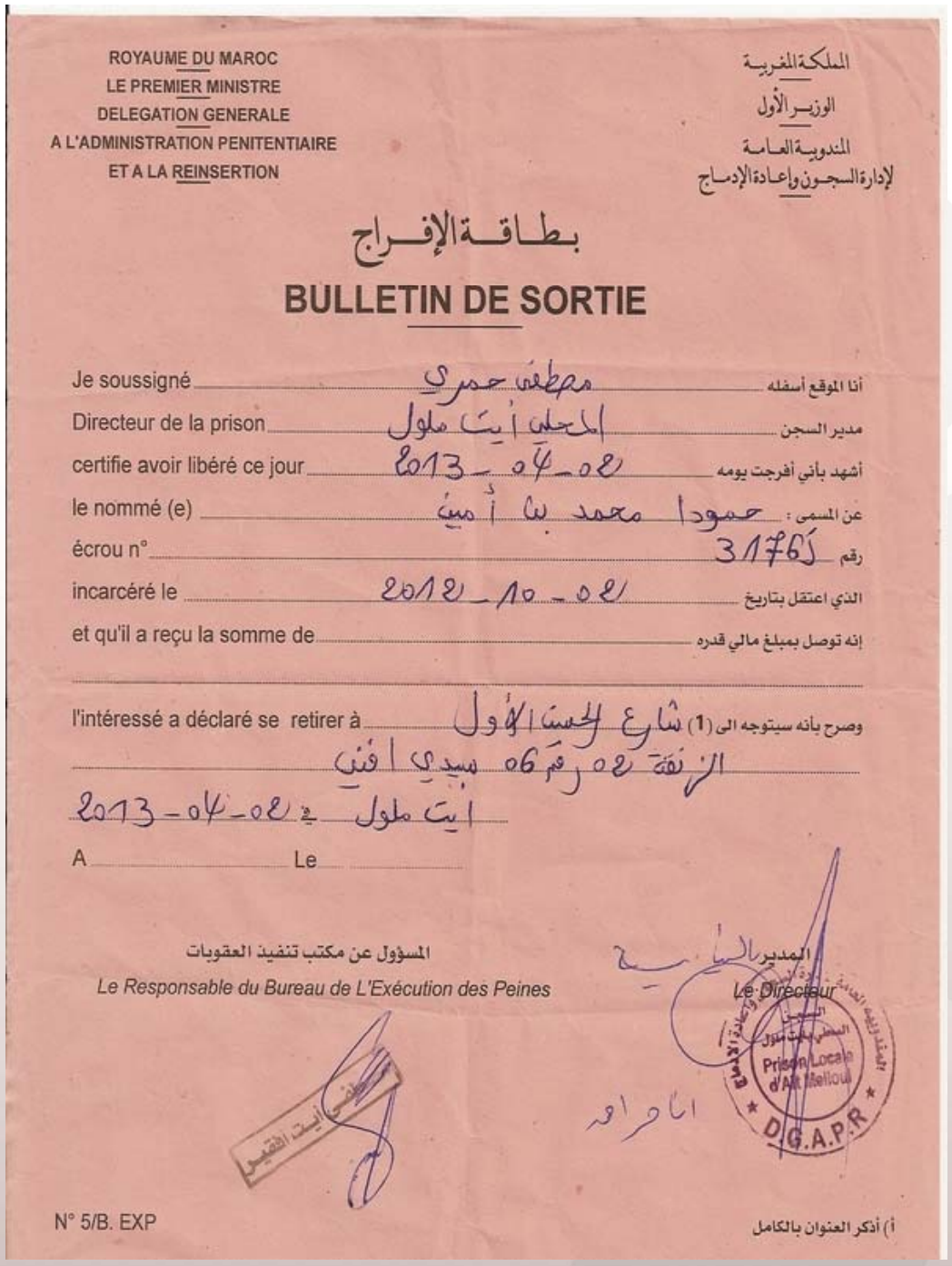

ROYAUME DU MAROC
LE PREMIER MINISTRE
DELEGATION GENERALE
A L'ADMINISTRATION PENITENTIAIRE
ET A LA REINSERTION

المملكة المغربية
الوزير الأول
المندوبية العامة
لإدارة السجون وإعادة الإدماج

بطاقة الإفراج

BULLETIN DE SORTIE

Je soussigné مصطفى حمري أنا الموقع أسفله

Directeur de la prison المحلى أيت ملول مدير السجن

certifie avoir libéré ce jour 2013-04-02 أشهد بأني أفرجت يومه

le nommé (e) حمودا محمد بن أمبيه عن المسمى :

écrou n° 3176 رقم

incarcéré le 2012-10-02 الذي اعتقل بتاريخ

et qu'il a reçu la somme de إنه توصل بمبلغ مالي قدره

l'intéressé a déclaré se retirer à شارع الحسن الأول وصرح بأنه سيتوجه الى (1)
الزنقة 02 رقم 06 سيدي افني
2013-04-02 في ايت ملول

A Le

المسؤول عن مكتب تنفيذ العقوبات
Le Responsable du Bureau de L'Exécution des Peines

المدير
Le Directeur

Prison Locale d'Ait Melloul
D.G.A.P.R

N° 5/B. EXP

أ) أذكر العنوان بالكامل

الخارجية الأمريكية تتهم الجيش والقضاء بانتهاك حقوق الإنسان الصحراوي

أضيف في 21 أبريل 2013 الساعة 10 : 16

وجهت الولايات المتحدة الأمريكية مرة أخرى ضربة قوية للمغرب. فبعد المقترح الأمريكي الداعي إلى توسيع مهمة المينورسو لتشمل مراقبة حقوق الإنسان في الصحراء الغربية، اتهم التقرير السنوي لوزارة الخارجية الأمريكية حول حقوق الإنسان قوات الأمن المغربية، بممارسة التعذيب والضرب على المعتقلين الصحراويين. أصدرت وزارة الخارجية الأمريكية تقريرا يفضح مختلف الانتهاكات المغربية في الصحراء الغربية، وهو ما قد يكون وراء دعوة واشنطن لتكليف قوات المينورسو بمراقبة حقوق الإنسان في الصحراء الغربية خلال القرار المقبل لمجلس الأمن الدولي.

وأفاد التقدير الصادر عن الخارجية الأمريكية، بتحول كبير في الموقف الأمريكي تجاه المغرب، حيث أشار إلى أن المقترح الأمريكي في مجلس الأمن الدولي لم يأت خطأ، كما يشاع، بل نتيجة للسياسة الأمريكية الجديدة في المنطقة. **ولم يسلم المجلس الوطني لحقوق الإنسان من الانتقاد أيضا، حيث اعتبر التقرير الأمريكي أن فرع الجنوب للمجلس الوطني لحقوق الإنسان لم يقم بعمله كما يجب، حيث لم يحل إلا 463 حالة من حالات خرق حقوق الإنسان في سنوات 1970 و1980 من أصل 552 حالة تم رصدها.**

وذكرت مصادر إعلامية، أن هذا التقرير الذي ينشر لأول مرة بعد مجيء وزير الخارجية الجديد جون كيري، في سابقة هي الأولى من نوعها بين الصفحات المخصصة للصحراء الغربية، وتلك المخصصة للمملكة المغربية.

في الوقت نفسه، انتقد التقرير إحجام القضاء المغربي عن التحقيق في الاعتداءات التي يتعرض لها الصحراويون رغم تقديمهم دعاوى وشكاوى في المحاكم، وتقيد هذه المحاكم بتقارير الشرطة دون إعادة النظر فيها.

كما تحدث التقرير عن رفض الأطباء تشخيص التعذيب وتماطل سيارات الإسعاف في تقديم العلاج للجرحى الذين يصابون في تظاهرات احتجاجية تطالب بتقرير المصير.

في سياق ذي صلة، أسدل الستار على أشغال المؤتمر الرابع لفيدرالية نقابات السكك الحديدية الإسبانية –إنترسينديكال- الذي دامت أشغاله من 19 إلى 20 أفريل بمدينة ليون الإسبانية بالمصادقة على توصية قوية، دعمت فيها كفاح الشعب الصحراوي ونددت بالمحاكمة العسكرية الجائرة لمعتقلي مخيم أقديم إزيك. كما طالبت التوصية، النظام الدولي خاصة مجلس الأمن بالإسراع بإقرار آلية دولية لحماية حقوق الإنسان بالأراضي الصحراوية المحتلة من طرف المغرب. وقد شارك في أشغال المؤتمر أحمد عبد الفتاح، عضو المكتب التنفيذي الوطني للإتحاد العام لعمال الساقية الحمراء ووادي الذهب الذي ألقى كلمة أمام المؤتمر ذكر فيها الحاضرين بآخر التطورات على صعيد القضية الصحراوية، مشيرا إلى خطورة ما يقوم به النظام المغربي من انتهاكات لحقوق الإنسان بالصحراء الغربية. كما شدد على أهمية تدخل كل القوى السياسية والنقابية والحقوقية في العالم لإجبار المغرب على التسليم بالشرعية الدولية واحترام مواثيق الأمم المتحدة ذات الصلة بتقرير مصير الشعب الصحراوي.

مائدة بالحسيمة لمناقشة الصحة العقلية بالمغرب

تقرير:خالد الزيتوني

تصوير:عادل بنعياد

احتضنت قاعة الاجتماعات ببلدية الحسيمة صباح اليوم السبت 20 أبريل الجاري مائدة لنقاش واقع الصحة العقلية على ضوء تقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان الصادر مؤخرا حضرها بالإضافة لرئيسة اللجنة الجهوية سعاد الإدريسي كل من الدكتور البطاس عضو المجلس الوطني والأستاذ مصطفى الناوي محامي بهيئة البيضاء علاوة على عدة قطاعات معنية بالصحة العقلية كالصحة، القضاء، هيئة المحامين، السلطات المحلية، إدارة السجون وبعض الهيئات المدنية.

النقاش الدائر حول الصحة العقلية ينطلق من ضغط الحاجة الملحة لسياسة جديدة في مجال الصحة العقلية وحقوق الإنسان، تنسجم والصلاحيات المنصوص عليها في الظهير رقم 19-11-1، الصادر بتاريخ فاتح مارس 2011، والذي نتج عنه قيام المجلس الوطني لحقوق الإنسان بزيارة المؤسسات الاستشفائية الخاصة بمعالجة الأمراض العقلية والنفسية نتج عنها كذلك تقريرا يوضح مظاهر اختلال ونقص في مؤسسات الطب النفسي تعكسه الحالة الصحية في المغرب والبنيات الاستشفائية والتجهيزات والموارد البشرية والخدمات المقدمة حيث انتهى التقرير لرصد البنيات العتيقة والغير الملائمة في سبعة وعشرين مؤسسة عمومية لمعالجة الأمراض العقلية، بما في ذلك نمط التسيير المطبق في الغالب الأعم، والتوزيع الجغرافي للمؤسسات الغير المتكافئ والغير المتوازن، وكذا حالة البنيات المتوفرة الغير كافية بالنظر إلى تواتر الإصابة بالأمراض العقلية، وما أورده تقرير المجلس من بنيات معطلة رغم حداثة البناء والتجهيز، وبعض البنيات الغير ملائمة، والبنيات المتخلى عنها حيث لا تستجيب أغلبها لشروط المراقبة والسلامة الملائمتين وكذلك وجود قصور في الصيانة والمحافظة في عدد لا يستهان به من المؤسسات. تقرير المجلس أكد على وجود خصاص في الموارد البشرية وخراب في التجهيزات، ونقص وقصور في الخدمات المقدمة، اللقاء كذلك تطرق للندرة في مؤسسات الصحة العقلية والنفسية والفراغ القانوني وكذلك هدر حقوق أساسية متمثلة في العدالة والصحة العقلية.

ورقة اللقاء انتهت باعتبار الصحة العقلية لا تحظى بمكانتها اللائقة بها في السياسات العمومية، من حيث تقادم نص القانون المتعلق بالمرض العقلي والقوانين المتصلة به وعدم ملائمتها حتى مع معايير السلامة والمراقبة ومستلزماتها، والنقص الحاد في عدد الأطباء وعدد الممرضين وعدم كفاية برامج التكوين والتكوين المستمر وغياب التخصصات الضرورية مثل المربين النفسانيين وعلماء النفس الإكلينيكي، والاختصاصيين في العلاج بواسطة الترفيه والعلاج بواسطة الفنون والمساعدين الاجتماعيين...

المجلس الوطني لحقوق الإنسان كان قد أوصى بالتخلي رسميا وإداريا عن إحداث المستشفيات الجهوية السبعة وتخصيص الميزانية التي كانت مرصودة لبنائها للمؤسسات العمومية للطب النفسي الموجودة حسب حاجياتها، وحل مشكل جناح النساء بمستشفى تطوان، وترميم البنيات الموجودة التي تعرف حالة من التدهور الجلي أو الانهيار الوشيك، بالإضافة إلى وضع إطار قانوني يتعلق بالوقاية من الأمراض العقلية وبحماية المرضى المصابين بها ومعالجتهم، ووضع سياسة واضحة للصحة العقلية وتفعيلها.

اللقاء كذلك تطرق لمكونات السياسة التي ينبغي اتباعها حيث يجب أن تشمل وضع ميزانية خاصة بالصحة العقلية وإحداث مصالح للطب النفسي، وبنية دائمة خاصة بصيانة التجهيزات وإصلاحها وتعزيز مؤسسات الطب النفسي باختصاصيين في علم النفس ومساعدات اجتماعيات واختصاصيين في العلاج وتأمين توفر الأجيال الجديدة من الأدوية وتنمية الموارد البشرية وإيلاء مزيد من الاهتمام للطب النفسي للأطفال والمراهقين ...

إلى السيـد الأمين العام للأمم المتحـدة

avr 21, 2013

السيـد الأمين العام للأمم المتحـدة

المحترم بان كي مون

الموضوع: تقريركم حول أوضاع حقوق الإنسان بجهة الصحراء

تحية طيبة، وبعد،

يتابع أعضاء "اتحاد المنظمات التربوية المغربية " الذي يتكون من أعرق المنظمات الوطنية في مجالي الطفولة والشباب بالمملكة المغربية، هذه المنظمات المعروفة في بلادنا وفي الفضاء المتوسطي بنضالاتها لسنوات طويلة من أجل حرية التعبير والحق في تأسيس الجمعيات، والعمل على تأطير قضايا الطفولة والشباب، بانشغال وقلق كبيرين المحاولات الرامية إلى زعزعة استقرار بلادنا، وزعزعة استقرار المنطقة برمتها، وذلك على ضوء التقرير الذي تقدمتم به تحت عدد: S21/2013/220بتاريخ08 أبريل الماضي، وعلى ضوء المبادرات الرامية إلى توسيع صلاحيات "المينورسو" ضدا على الاتفاقيات السياسية بين المملكة المغربية والأمم المتحدة.

وإذ نعبر كمنظمات مدنية عن رفضنا لمختلف هذه المبادرات واستنكارنا لخلفياتها خاصة بعد التطورات السياسية والديمقراطية بالمغرب، والتي أدت إلى دستور جديد يضمن حقوق الإنسان في بعدها الكوني، يضمن المشاركة السياسية ويقر بالبعد الجهوي في تنوعه وتعدده الثقافي إلى جانب مكتسبات مجتمعية جديدة... لذلك نتشرف في اتحاد المنظمات التربوية المغربية إثارة انتباه سيادتكم إلى:

متابعة منظماتنا لقضية الحق في تأسيس الجمعيات الذي أصبح بديهيا في المغرب في العقد الأخير وبالتالي تتمتع فروع منظماتنا وباقي الجمعيات بالتواجد والعمل في مختلف المناطق الصحراوية، كما أن منظماتنا تتابع باستمرار شكايات الجمعيات التي تطالب بالاعتراف القانوني بها، وتعمل على مساعدتها على ضمان حقها في الفعل والعمل البناء لصالح الساكنة.

إن منظماتنا تعمل في مجال التربية على المواطنة وعلى حقوق الإنسان مع الشباب والطفولة، وتضمن لأبناء المنطقة بدون تمييز -كمنظمات تطوعية- لوحدها استفادت 10.000 طفل سنويا من الحق في الترفيه والتخييم والحوار بمختلف مناطق المغرب.

ضمان حق الشباب في التنقل والمشاركة في مختلف اللقاءات الوطنية لفائدة 4.200 شاب وشابة سنويا من المستفيدين من برامج المنظمات العضو باتحاد المنظمات التربوية المغربية بالمناطق الصحراوية دون تمييز بين أبناء المنطقة.

ضمان مشاركة أبناء المنطقة في مختلف الوفود الدولية للجمعيات العضو في اتحاد المنظمات التربوية المغربية.

تنظيم العديد من التظاهرات الدولية للشباب والأطفال بالمناطق الصحراوية دون أية مشاكل أو عراقيل مع ضمان حرية التعبير لجميع المشاركات والمشاركين.

تنظيم العديد من الدورات التكوينية لدعم قدرات الفاعلين الجمعويين بالمنطقة من غير المنتمين لفروع اتحاد المنظمات التربوية بالأقاليم الصحراوية.

إن مبادراتنا ومجهوداتنا لم تؤخذ نتائجها بعين الاعتبار، حيث تم تجاهلها في مختلف التقارير المرفوعة لسيادتكم، وعليه فإننا كمنظمات ثقافية وتربوية تجسد احترام التعدد والتنوع والانفتاح والتسامح، انطلاقا من القناعة التامة بكونية حقوق الإنسان، نتصدى باستمرار لكل سلوك قد يحاول عرقلة توجهنا وممارستنا لفائدة الساكنة بالمنطقة.

وعليه، نعتبر أن أية مراجعة لدور المينورسو بتوسيع صلاحياته في مجال حقوق الإنسان يطعن في مصداقية الاتفاقيات السابقة بين المغرب والأمم المتحدة. **كما أنه يقوض ويحد من فعل المجتمع المدني الفاعل بالمنطقة منذ سنوات. ولذلك نعتبر أن هذه المراجعة مرفوضة ولا معنى لها في ظل المجهودات المبذولة بالمنطقة، خاصة بعد إحداث المجلس الوطني لحقوق الإنسان وفق مبادىء باريس كمؤسسة فاعلة وطنيا وجهويا، علاوة الدور الذي تقوم به مؤسسة الوسيط والمنظمات الحقوقية ذات الصلة بالموضوع وذات مصداقية محليا ودوليا**

وأخيرا السيد الأمين العام المحترم:

إذ ننوه بالاستقرار الذي تنعم به بلادنا، وننوه بالتطورات التي عرفها مجال حقوق الإنسان بالمغرب وكافة المناطق الجنوبية، وإذ ننوه بالبرامج التنموية في الأقاليم الصحراوية، فإننا نعتبر أن توصيتكم في مجال حقوق الإنسان يجب أن تنص على تقرير ودعم عمل المنظمات الغير الحكومية التي تتمتع بمصداقية ومشهود لها بخدمة طفولة وشباب المناطق الصحراوية وبخدمة الساكنة لأنه الأسلوب الوحيد لدعم استقرار وتنمية المناطق الصحراوية.

وتفضلوا السيد الأمين العام المحترم بقبول فائق احترامنا وتقديرنا.

عن المكتب التنفيذي

الرئيس

عبد المقصود راشدي

ملحوظة: الجمعيات العضو باتحاد المنظمات التربوية المغربية:

1- الجمعية المغربية لتربية الشبيبة 2- حركة الطفولة الشعبية 3- جمعية المواهب للتربية الاجتماعية

4- جمعية التربية والتنمية 5- جمعية الشعلة للتربية والثقافة 6- جمعية المنار للتربية والثقافة

7- منظمة الطلائع أطفال المغرب 8- جمعية التنمية للطفولة والشباب

اتحاد المنظمات التربوية المغربية

Patrimoine oral

Vers la réhabilitation de la musique hassanie

●Le Centre des études sahariennes (CES) a présenté, jeudi dernier, une anthologie de la musique hassanie sous forme d'un coffret composé de cinq CD.

● Une étude qui célèbre l'héritage culturel immatériel hassani dans toute sa richesse.

Réalisée en partenariat avec le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH), l'Agence pour la promotion et le développement économique et social des provinces du Sud du Royaume, l'Office chérifien des phosphates (OCP) et la Faculté des lettres et des sciences humaines de l'Université Mohammed V (Agdal), l'anthologie de la musique hassanie met en relief un legs culturel immatériel de grande valeur, fruit d'un mélange ancestral et une composante essentielle du patrimoine oral marocain.

«Le but de ce travail est de sauvegarder et perpétuer la tradition hassanie, avec sa musique, sa poésie, ses instruments et tout son patrimoine oral.

Donc, on a envoyé un groupe de musicologues sur le terrain, afin d'avoir un contact direct avec les gens et les artistes qui portent encore cet héritage ancestral. Depuis août dernier, ces professionnels ont parcouru tous les coins du Sahara à la recherche de tout ce qui a été perpétué dans la culture hassanie, avant même la sédentarisation de la population. C'est ainsi qu'ils ont procédé au choix des groupes représentatifs de ce patrimoine immatériel en voie de disparition», explique Rahal Boubrik, professeur de sociologie et directeur du Centre des études sahariennes. Un travail qui n'était pas des plus simples, puisqu'il fallait passer par tous les répertoires pour faire un choix de groupes, de poésies, d'instruments traditionnels, faire plusieurs répétitions, puis réaliser des enregistrements dans les normes professionnelles. «Les musicologues se sont occupés du volet musical. Pour la poésie, nous avons fait appel à M. Moujahid, un connaisseur en la matière, pour le choix des morceaux les plus anciens, évoquant en général l'amour, la nostalgie, les chameaux… Toute une mémoire en relation avec l'environnement sahraoui». Cette mémoire de la société bédouine est un moyen d'expression créatif que le CES tient à préserver, transmettre et diffuser.

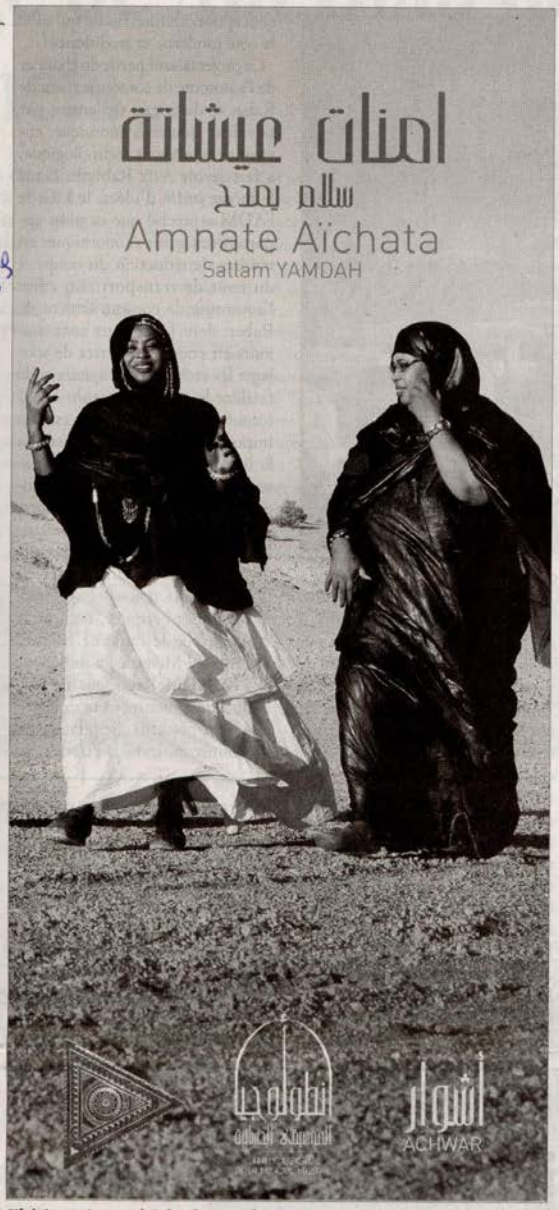

L'héritage immatériel sahraoui fait partie intégrante de la culture marocaine.

Cette première anthologie de la musique hassanie offre, ainsi, à écouter l'essentiel de la tradition musicale du Maroc saharien où sont mis en relief la poésie, la mélodie hassanie et les instruments de musique typiques, notamment «Tidnit», «Nifara» et «zouzâya», «ardine», «Tbetl» et «guedra». Sans oublier les créations d'un patrimoine maure riche, transmis et chanté par des générations successives de musiciens. Une sélection significative de chants anciens et modernes qui représentent la palette modale, rythmique et thématique du chant Hassani, et ce, à travers cinq groupes de musique hassanie chantant des «achwar» et des «amdah» (chants sacrés) qui prônent la sauvegarde et la valorisation de cette richesse civilisationnelle. «Mais, il n'en reste pas moins que cette démarche ne peut donner ses fruits sans un programme efficace de promotion par le biais de festivals, d'émissions audiovisuelles et de rencontres culturelles et artistiques. C'est la seconde étape à laquelle nous passons pour promouvoir et perpétuer cette tradition ancestrale», conclut Rahal Boubrik. ■

Une sélection significative de chants anciens et modernes qui représentent la palette modale, rythmique et thématique du chant Hassani.

Ouafaâ Bennani

REPÈRES

Les 5 groupes
- **Zghailina (Dakhla)**
- **Cherif Souilam (Dakhla)**
- **Khosseifa (Laâyoune)**
- **Baayia (Laâyoune)**
- **Amnate Aichata-Salam yemdah (Guelmim)**

VOCATION DU CES

Depuis son inauguration le 7 février 2013, le Centre des études sahariennes ambitionne de mener des recherches pluridisciplinaires dans les domaines de la connaissance historique, sociale et culturelle (dans sa plus large acception) dans les provinces du Sud, puis d'encourager la recherche au service du développement, et ce, en partenariat avec des acteurs locaux et internationaux. Il vise, également, à créer un pôle d'excellence relatif aux études sahariennes, mettre en place une base de données et un centre de documentation audiovisuel relatif aux provinces du Sud. Le CES s'est, aussi, lancé dans la publication de livres sur la culture hassanie dans la région du grand Sahara, qui concerne les provinces sahariennes, la Mauritanie, le nord du Mali, le sud de l'Algérie et une partie du Niger et du Tchad.